القائم في فلسطين على الانتداب ووعد بلفور، خيّره الجانب البريطاني بين أمرين: الاول، ان تدخل فلسطين مع العراق وشرق الاردن وغيرها من البلاد التي تعترف لها بريطانيا بالاستقلال، شريطة ان ينص، في المعاهدة، على قبول الجانب العربي بوعد بلفور، بعد تفسيره تفسيراً رسمياً بأنه لا ينطوي على اقامة حكومة يهودية في فلسطين؛ والثاني ان لا يرد اسم فلسطين، نهائياً، في المعاهدة، بأي حال من الاحوال[٩٧]. فلم يقبل الملك أياً من الامرين، بل تمسك بما تمسك به الوفد الفلسطيني، وهو اقامة حكومة دستورية في فلسطين. وبينما كانت المفاوضات تتعثر على هذا النحو، هاجم الوهابيون الحجاز واحتلوا الطائف ومكة، فتنازل الملك حسين بن علي عن العرش، وقطع البريطانيون المفاوضات، وعاد الوفد الفلسطيني الثالث الى بلده، مثل سابقيه، دون ان يحصل على شيء[٩٨]. اما الموقف الذي عبّر عنه بيان الوفد الثالث، الذي نشره في أثناء وجوده في لندن، فيظهر ميلاً الى اعطاء الرأي العام البريطاني صورة معتدلة عن الحركة الوطنية الفلسطينية. فقد تصدى البيان لمناقشة أسباب مقاطعة العرب لانتخابات المجلس التشريعي المعروض عليهم المشاركة فيه؛ وكانت تلك، في ذلك الوقت، قضية الساعة في فلسطين، فجهد الوفد لكي ينفي ما يقال عن وجود متطرفين في صفوف الفلسطينيين يقفون وراء المقاطعة، ليؤكد ان الجمعية العربية الوحيدة في فلسطين هي الجمعية الاسلامية ـ المسيحية المنتظم فيها السبعمئة الف، والممثلة في مؤتمرها العربي الفلسطيني، وان هيئات هذه الجمعية ليست بعيدة عن التطرف، فقط، بل انها لا تطلب شيئاً أقل، أو أكثر، من حقوقها ومصالحها القومية التي حصل التعهد بالاعتراف بها وتأكيدها من قبل بريطانيا العظمى[٩٩].

ومهما يكن من أمر، فان العام ١٩٢٣، كما سنرى ذلك بالتفصيل لاحقاً، يؤرخ لنهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، تعرّضت فيها هذه الحركة للوهن والانقسام، سواء بسبب الخلافات السياسية الموروثة والمستجدة، أو على ارضية حفلت بالجذور الراسخة للتباينات الريفية ـ المدينية، أو التباينات العشائرية والعائلية في كل من الريف والمدينة، فضلاً عن تأثير التباينات الطبقية الآخذة بالتبلور. ولهذا، لم يكن غريباً ان لا تبلور المرحلة الاولى سوى موقف رافض لوعد بلفور، وموقف عام رافض للانتداب بغير حزم؛ كما لم يكن غريباً ان تستمر، على الرغم من الفشل وتوالي خيبات الامل، محاولات اقناع بريطانيا بالحجج والاسانيد.

والوفد الثالث ذاته، الذي سبقته خيبة وقدين ولم يستقبله أي مسؤول بريطاني ذي أهمية خاصة، أغفل في بيانه، الذي نتحدث عنه، ذكر الانتداب البريطاني على فلسطين باسمه الصريح، وأعلن أن غايته من زيارة لندن حددتها «الرغبة في تنوير الحكومة البريطانية والشعب البريطاني عن حقائق الحالة في فلسطين، والدفاع عن مصالح شعبنا وحقوقه، ورفض كل مشروع غير متفق مع تلك الحقوق والمصالح التي قطعت العهود للاعتراف بها ولتأييدها من قبل بريطانيا العظمى»[١٠٠]. وفي مناسبة أخرى، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٣، أبلغ موسى كاظم الحسيني الى المندوب السامي، في رسالة خطية، ان غاية عرب فلسطين «التي لا يرجعون عنها ولا سبيل لهم الاّ اليها هي الحصول على الاستقلال الذي ينشدونه من أمد بعيد»[١٠١]. وجواباً على قول المندوب السامي ان حكومته اتخذت قراراً بعدم التراجع، بتاتاً، عن وعد بلفور، وعلى الحيثيات التي اوردها المندوب لتبرير هذا القرار، قال الحسيني ان الجهة العربية التي يمثلها لا ترى سبيلاً الى موافقة الحكومة على هذا القرار النهائي، لأنه يخالف رغائب الامة وأمانيها، ثم يعلن ان هذه الجهة العربية «تعتقد بأن حقوق الدول الطبيعية والموضوعية التي أقرها الرئيس [الاميركي] ويلسون في مبادئه الاربعة عشر، والتي ايدها الحلفاء في تصريحاتهم الرسمية العديدة، أثناء الحرب الكبرى، لا تجيز لأمة من الامم أن تزدري